

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-6/6/2013

## قضايا السياسات

البند 5 من جدول الأعمال

استراتيجية البرنامج للمشاركة مع القطاع  
الخاص وتعبئة الموارد منه (2013-2017)

للموافقة



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.A/2013/5-B**

9 May 2013

ORIGINAL: ENGLISH

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للموافقة

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظف برنامج الأغذية العالمي المذكور أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الشراكات مع القطاع الخاص: السيد J. Aldous رقم الهاتف: 066513-3930

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645/2558).

## ملخص

إن كسر حلقة الجوع وضمان الأمن الغذائي المستدام للأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية المزمّن في العالم والبالغ عددهم 870 مليون شخص يتطلب عمل جهات كثيرة. وتتوقف قدرة برنامج الأغذية العالمي على تقديم مساهمة وتحقيق أهدافه الاستراتيجية على شراكات سليمة مع الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

ومنذ عام 2003، أثبت البرنامج أن بوسعه إقامة شراكات مع الشركات والمؤسسات والأفراد لإدراج موارد بكفاءة لدعم برامجه. وتوسع الاستراتيجية الجديدة للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه 2013-2017 إلى زيادة الدعم المتلقى من القطاع الخاص بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية والمبادئ الأساسية للبرنامج ومبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لإشراك القطاع الخاص.

والأولويات الثلاث لهذه الاستراتيجية هي:

- (1) زيادة قيمة وجودة الشراكات من أجل تنمية القدرات؛
  - (2) زيادة الموارد المتلقاة من خلال الشراكات من أجل تعبئة الموارد؛
  - (3) تعزيز قدرة البرنامج على إقامة شراكات فعالة على جميع المستويات مع القطاع الخاص.
- ومن العناصر المركزية لهذه الأولويات تحديد وإقامة شراكات تتيح المعرفة والمهارات التي تعزز قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه الاستراتيجية.

وتستند هذه الاستراتيجية إلى استراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه لعام 2008، وتدخّل تغييرات مثل:

- (1) قياس القيمة المميزة للشراكات من أجل تنمية القدرات والشراكات من أجل تعبئة الموارد؛
- (2) إنشاء آلية لتقدير قيمة الشراكات من أجل تنمية القدرات بدقة أكبر؛
- (3) توزيع المزيد من موارد القطاع الخاص على المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية بما يتماشى مع التصميم التنظيمي للبرنامج "الوفاء بالعرض"؛
- (4) تعميم وظيفة الشراكة مع القطاع الخاص وإدماجها في ميزانية دعم البرامج والإدارة.

وستُمكن الاستراتيجية البرنامج من تعبئة الموارد الصحيحة والقدرات من القطاع الخاص بغية زيادة تغطية تمويله وفعاليتيه.

## مشروع القرار\*

يوافق المجلس على "استراتيجية البرنامج للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه (2013-2017)"  
(WFP/EB.A/2013/5-B).

\* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

## مقدمة

- 1- أثبت برنامج الأغذية العالمي أن بوسعه أن يعمل مع الشركات والمؤسسات والأفراد لإدارة موارد نقدية وغير نقدية لدعم برامجهم والمساهمة في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وقد جاء قرار تحديث استراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه<sup>(1)</sup> لعام 2008 بعد خمس سنوات نتيجة عدة عوامل: (1) تقدير أفضل الممارسات والدروس المستفادة في السنوات الخمس الأولى؛ (2) وتقييم عام 2012 لاستراتيجية البرنامج للشراكة مع القطاع الخاص؛<sup>(2)</sup> (3) والتغيرات التي طرأت في السياق العالمي – بما في ذلك الحالة الاقتصادية – وزيادة دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة؛ (4) والحاجة إلى المواءمة مع التصميم التنظيمي الجديد للبرنامج على أساس "الوفاء للغرض" والخطة الاستراتيجية القادمة (2014-2017).
- 2- وتسعى هذه الاستراتيجية إلى زيادة الدعم المتلقى من القطاع الخاص بغية زيادة الموارد وتنمية القدرات، بما يتماشى مع أولويات البرنامج ومبادئه. وهناك حاجة متزايدة إلى هذه الموارد المالية وإلى تعزيز القدرات التنظيمية لدعم العمليات والمكاتب القطرية.
- 3- والقطاع الخاص من أصحاب المصلحة الرئيسيين في مساعدة البرنامج على تنفيذ الخطة الاستراتيجية (2014-2017)، وأهدافها الاستراتيجية الأربعة هي:
  - 1) إنقاذ الأرواح وحماية كسب سبل العيش في حالات الطوارئ؛
  - 2) دعم أو استعادة الأمن الغذائي والتغذية عن طريق إنشاء سبل كسب العيش أو إعادة بنائها، خاصة في البيئات الهشة وفي أعقاب حالات الطوارئ؛
  - 3) الحد من المخاطر وتمكين الشعوب والمجتمعات والبلدان من تلبية احتياجاتها الذاتية من الأغذية والتغذية؛
  - 4) الحد من نقص التغذية وكسر حلقة الجوع عبر الأجيال.
- 4- وتسعى هذه الاستراتيجية إلى مواءمة الدعم من الشركاء من القطاع الخاص لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية.
- 5- ويُعرّف البرنامج الشراكة مع القطاع الخاص بوصفها تعاون وحدات البرنامج مع الشركات والمؤسسات والأفراد في عمل مشترك أو منسق بهدف المضي قدماً بعمل البرنامج في إطار أهدافه الاستراتيجية. وقد يتراوح هذا العمل من تقديم موارد إلى تعزيز قدرات البرنامج.
- 6- وتستكمل الاستراتيجية الوثائق التالية:
  - 1) "المبادئ الإنسانية" (WFP/EB.A/2004/5-C)؛
  - 2) "الشراكات الجديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة - توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج" (WFP/EB.3/2004/4-C)؛
  - 3) "التمويل لزيادة الفعالية" (WFP/EB.2/2005/5-B)؛
  - 4) "استراتيجية البرنامج للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه" (WFP/EB.1/2008/5-B/1)؛
  - 5) "توفير الموارد لبيئة متغيرة" (WFP/EB.1/2010/5-B/Rev.1).

(1) "استراتيجية البرنامج للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه" (WFP/EB.1/2008/5-B/1).

(2) "تقرير موجز عن التقييم الاستراتيجي للتحول من المعونة الغذائية إلى المساعدة الغذائية: العمل في شراكة" (WFP/EB.1/2012/6-A).

## مشاركة القطاع الخاص في السياق العالمي وسيقاق الأمم المتحدة

- 7- تحملت الحكومات لأكثر من نصف القرن الماضي مسؤولية مواجهة المشاكل العالمية مثل الفقر والجوع. وكان يُنظر إلى القطاع الخاص أساساً كمصدر للتمويل لا كشرريك. وقد تغير ذلك في المناخ الاقتصادي المقيد الذي شهدته السنوات الخمس الأخيرة. ووصلت الحكومات المانحة التقليدية إلى سقف المساعدة الإنمائية الدولية، في حين بدأت الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات القطاع الخاص تدرك أنها بحاجة إلى مشاركة أصحاب المصلحة في حل المشاكل العالمية من أجل دخول أسواق العالم النامي.
- 8- وقد أدى ذلك إلى أن يستكشف المجتمع العالمي - بما في ذلك الأمم المتحدة - شراكات جديدة ومبتكرة مع القطاع الخاص للتغلب على التحديات الدولية. ويرد سياق العمل مع القطاع الخاص في الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، الذي يوجه منظمات الأمم المتحدة في العمل مع الشركات ويضمن في الوقت نفسه تكامل منظومة الأمم المتحدة واستقلاليتها. وتعمل المبادئ التوجيهية للاتفاق العالمي - التعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال التجارية<sup>(3)</sup> - كإطار لأمانة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها؛ وفيما يتعلق بالبرنامج، فإن المبادئ التوجيهية للتعاون بين القطاعين العام والخاص من أجل العمل الإنساني،<sup>(4)</sup> التي أعدها المنتدى الاقتصادي العالمي ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية توفر أيضاً توجيهات في هذا الصدد.

## مشاركة القطاع الخاص في إطار البرنامج

- 9- إن ولاية البرنامج ومهارات موظفيه، وتواجهه الميداني، وخبرته في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، وفي مجالات المشتريات واللوجستيات والاتصالات تجعله جذاباً للقطاع الخاص كشرريك. ويشير البرنامج إلى القطاع الخاص بوصفه الشركات والمؤسسات والأفراد:<sup>(1)</sup>
- 1) الشركات يمكن أن تستند إلى خبراتها ومواردها لتوفر للبرنامج النقد والخبرة والخدمات المتبرع بها. كما يمكن للشركات أن تساعد على زيادة الوعي بالبرنامج من خلال الاتصالات الموجهة إلى مجموعة متنوعة من الجماهير.
- 2) المؤسسات يمكن أن تمول برامج مبتكرة مع منظمات مثل البرنامج يقوم بتجربتها ومن ثم توسيع نطاقها.
- 3) الأفراد يمكن أن يقدموا دعماً مالياً مباشراً للاستجابة في حالات الطوارئ والتنمية طويلة الأجل.
- 10- وتُمكن هذه المساهمات البرنامج من استكمال التمويل المقدم من الحكومات المانحة وتحقيق أثر أكبر في تنفيذ أهدافه الاستراتيجية.
- 11- وفي عام 2008، وافق المجلس على استراتيجية البرنامج المستمرة لعشر سنوات للشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه. واضطلع مكتب التقييم بتقييم منتصف المدة للاستراتيجية، حيث تعاقد مع فريق مستقل للقيام بذلك. وخلص التقييم<sup>2</sup> إلى أن الاستراتيجية سليمة وأن قيمة القطاع الخاص للبرنامج قد تم إثباتها. كما أوصى التقييم بما يلي: (1) التمييز بشكل أوضح بين الشراكات وتعبئة الموارد؛ (2) وتحقيق التوازن بين أنواع التمويل؛ (3) وعملية تخطيط متكاملة؛

<sup>(3)</sup> <http://business.un.org/en/assets/83f0a197-b3b8-41ba-8843-d8c5b5d59fe1.pdf>

<sup>(4)</sup> <http://www.un.org/partnerships/Docs/Principles%20for%20Public-Private%20Collaboration%20for%20Humanitarian%20Action.pdf>

4) وإدماج شعبة الشراكات مع القطاع الخاص في ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ 5) وجود وحدة واحدة مسؤولة عن العلاقات مع جميع الجهات المانحة وخط إبلاغ واحد؛ 6) ومراجعة عملية العناية الواجبة.

12- وتتناول هذه الاستراتيجية المحدثة توصيات تقييم عام 2012 في سياق دعم القطاع الخاص للمنظمات الإنسانية والإنمائية الدولية. وأعدت الاستراتيجية بمساعدة من مجموعة بوسطن الاستشارية وفي ضوء مشاورات مع الدول الأعضاء في البرنامج ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من القطاع الخاص. وتدعم الاستراتيجية إعادة التنظيم في البرنامج، الذي يشجع على اللامركزية وتمكين المكاتب القطرية.

13- وتواجه هذه الاستراتيجية قيودا كبيرا يتمثل في أنها تفترض أن الاستثمار المتاح لرفع وظيفة القطاع الخاص سيكون متواضعا، وفي هذا الصدد سيستمر تأخرها عن استراتيجيات وكالات مثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وتستند أولويات هذه الاستراتيجية وأنشطتها ونتائجها المنشودة إلى هذا الاعتراف بهذا القيد.

## مشاركة البرنامج للقطاع الخاص في الفترة 2008-2012

14- استثمر البرنامج بين عامي 2008 و2012 مبلغ 7.4 مليون دولار أمريكي<sup>(5)</sup> في تنمية القدرة على التشارك مع القطاع الخاص. وجمع مبلغ 549 مليون دولار أمريكي نقدا، منه 283 مليون دولار أمريكي من التمويل المستدام<sup>(6)</sup> و266 مليون دولار أمريكي من تبرعات مثل مساهمات لمرة واحدة لحالات الطوارئ المؤسسية وتبرعات كبيرة من مؤسسات خاصة لمشروعات محددة. وخصص تسعون في المائة من هذه الأموال - 493.4 مليون دولار أمريكي<sup>(7)</sup> - لبرامج مثل الوجبات المدرسية وصحة وتغذية الأم والطفل والإغاثة في حالات الطوارئ. وتلقى البرنامج أيضا مبلغ 104 ملايين دولار أمريكي في صورة هدايا عينية من القطاع الخاص. وتم تغطية التكاليف التشغيلية لشعبة الشراكات مع القطاع الخاص، وقدم مبلغ 27.7 مليون دولار أمريكي إلى ميزانية دعم البرامج والإدارة. ومن المتوقع أن يصل الرصيد في الحساب الخاص لشعبة الشراكات مع القطاع الخاص بنهاية عام 2013 إلى 7.5 مليون دولار أمريكي، وهو ما يزيد قليلا عن الاستثمار الأولي البالغ 7.4 مليون دولار أمريكي.

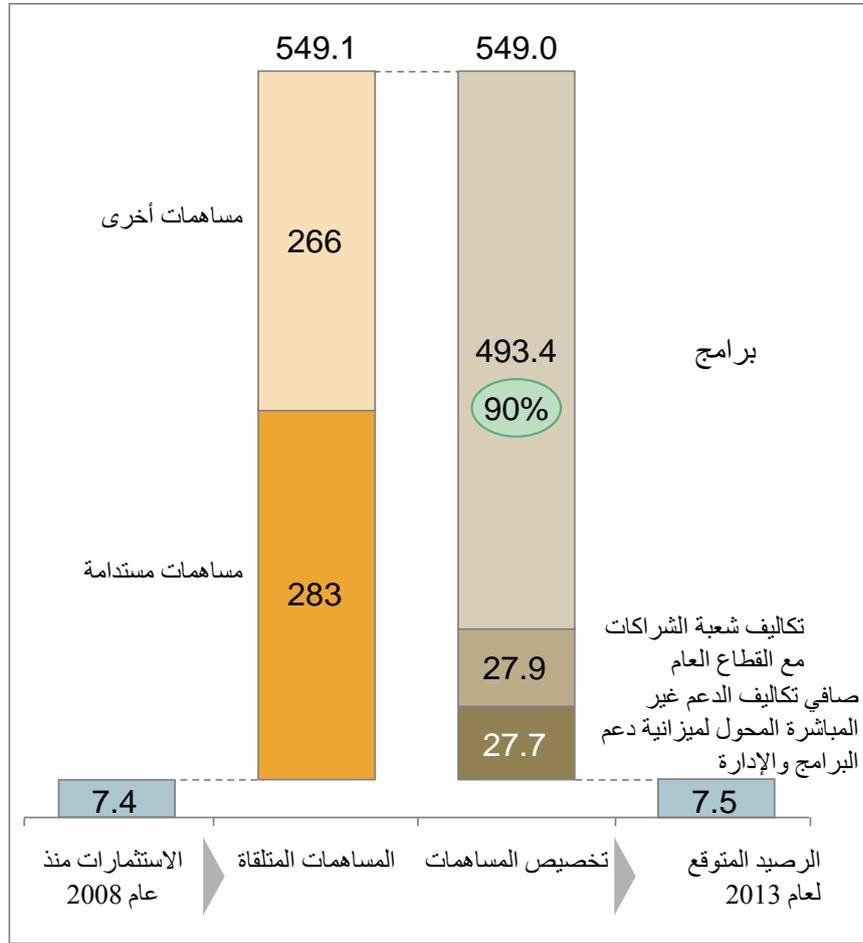
<sup>(5)</sup> مبلغ مقدم سلفا من الحساب العام في 2009/2008.

<sup>(6)</sup> تُعرف المساهمات المستدامة بوصفها مساهمات يمكن التنبؤ بها بدرجة كبيرة من الشراكات الجارية والجديدة، أساسا من الجهات المانحة من المؤسسات ومن الأفراد عبر الإنترنت. ويعد مفهوم "المستدام" حاسما حيث إنه يتطلب تقييم أداء المنظمات الخاصة من سنة إلى سنة بالنظر إلى أن تقلبات التبرعات الخاصة مثل المساهمات من المنظمات غير الحكومية والمؤسسات أثناء حالات الطوارئ والهدايا الكبيرة غير المتوقعة يمكن أن تؤدي إلى انحراف التخطيط والإبلاغ.

<sup>(7)</sup> باستبعاد تكاليف الدعم غير المباشرة المحولة إلى ميزانية دعم البرامج والإدارة.

### الشكل 1: تحليل تدفق أموال القطاع الخاص في البرنامج (2012-2008)

(بملايين الدولارات الأمريكية)



- 15- وأقام البرنامج شراكات مع شركات دولية في قطاعات مثل الأغذية والمشروبات والخدمات المالية واللوجستيات والتكنولوجيا، واستفاد من النقد وتنمية القدرات ورفع الوعي من خلال شراكاته المؤسسية. والبرنامج معروف داخل أسرة وكالات الأمم المتحدة بوصفه يقيم شراكات مع "أفضل من في الصناعة" من أجل تنمية القدرات.
- 16- وأقيمت شراكات ناجحة مع مؤسسات منها مؤسسة هوارد ج. بافيت، ومؤسسة بيل وميلاندا غيتس، ومؤسسة الصندوق الاستثماري للأطفال. وساعدت هذه الشراكات في تمويل الشراء من أجل التقدم ومبادرة الغذاء المناسب في الوقت المناسب: تحسين تغذية الأطفال دون سن الثانية. وأفضل وضع للبرنامج يتمثل في العمل مع المؤسسات الكبيرة التي تتطلع إلى شراكة مع منظمة لديها عمق وقدرة على الوصول، ولديها القدرة على تنفيذ المبادرات المثبتة على نطاق واسع.
- 17- وكانت محاولات البرنامج على الإنترنت لتأمين الدعم من الأفراد أقل نجاحاً. وأنشئ موقع جديد على الويب في عام 2009 وأعد عدد من الأدوات عبر الإنترنت لدعم تبرع الأفراد، ولكن أدى عدم وجود استثمارات كافية لجذب مانحين جدد إلى تأخر البرنامج عن اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في إعداد حافظة من المانحين الأفراد.

- 18- وفي السنوات الخمس الماضية، رفع البرنامج قدرته على الاستجابة لحالات الطوارئ عن طريق تعظيم جمع التمويل من الشركات والأفراد واستخدامه، مثلاً في الاستجابات لزلزال هايتي وفيضانات باكستان والجفاف في منطقة الساحل والأعاصير في بنغلاديش وميانمار والفلبين.
- 19- ويعرض الملحق الأول الاستراتيجيات الفرعية للشركات والمؤسسات والأفراد.

## مشاركة القطاع الخاص في الفترة 2013-2017

- 20- هدف البرنامج هو تعزيز ريادته داخل الأمم المتحدة في إقامة الشراكات مع "أفضل من في الصناعة" التي تغتنم بطريقة شاملة فرص إدراج الموارد وبناء القدرات مع الشركاء من القطاع الخاص لدعم الأهداف الاستراتيجية.
- 21- وستحقق هذه الاستراتيجية هذا الهدف عن طريق:
- (1) تحسين قيمة وجودة الشراكات من أجل تنمية القدرات؛
  - (2) زيادة الموارد المتلقاة من خلال الشراكات من أجل تعبئة الموارد؛
  - (3) تعزيز قدرة البرنامج على إقامة شراكات فعالة على جميع المستويات مع القطاع الخاص.
- 22- وستحقق هذه الأولويات من خلال: (1) تحديد وإقامة شراكات من شأنها أن تتيح معرفة ومهارات وقدرات تكميلية لتعزيز قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه الاستراتيجية؛ (2) وتنمية الهيكل، والموظفين، والمهارات، والأدوات التي تقوم ببناء البنية التحتية والقدرات اللازمة لكي يكرس البرنامج المزيد من الاستثمارات في تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص التي تُمكنه من تحسين خدمة مستفيديه بطريقة فعالة من حيث التكلفة.
- 23- ويسعى البرنامج إلى تأمين تحقيق قدر أكبر من الأثر والقيمة من الشراكات من أجل تنمية القدرات. وتقاس قيمة الشراكات حالياً بالقيمة النقدية أو السوقية للمدخلات، في حين أن القيمة الحقيقية بالنسبة للبرنامج والمستفيدين من أنشطته قد تكون أضعاف القيمة السوقية. ولذلك، سيبدأ البرنامج في تقدير هذه القيمة الإضافية. وستحقق قيمة أكبر من خلال شركات لتنمية القدرات باستخدام أدوات تقوم بتقدير أثر الشراكات مقارنة بالتكاليف المباشرة وغير المباشرة لإدارة الشراكات وتنفيذها. وأعدت أداة أولية لإجراء هذا التقدير (انظر الملحقين الرابع والخامس).
- 24- ويسعى البرنامج إلى زيادة الشراكات من أجل تعبئة الموارد بنسبة 9 في المائة في السنة، للوصول إلى 392 مليون دولار أمريكي من المساهمات النقدية المستدامة من تعبئة الموارد (انظر الملحق الثاني). ويستند هذا الهدف إلى عوامل مثل أداء البرنامج في الماضي، وأداء اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والتوقعات الخارجية بشأن تبرعات القطاع الخاص، والاستثمارات الداخلية المتاحة. وعلى سبيل المقارنة، في حالة استمرار الاتجاه السائد خلال السنوات الخمس الأخيرة،<sup>(8)</sup> سيصل مجموع الموارد النقدية الواردة من القطاع الخاص بحلول نهاية عام 2017 إلى 632 مليون دولار أمريكي.
- 25- وأوصى تقييم عام 2012 بوضع استراتيجيات مستقلة للشراكات من أجل تنمية القدرات والشراكات من أجل تعبئة الموارد على أساس الحاجة إلى تحسين فهم القيمة المضافة لإقامة شراكات من أجل تنمية القدرات وتكلفتها. وتعزز هذه

(8) تبين التجربة أن الموارد التي يمكن إدراجها على مدار خمس سنوات من التبرعات لمرة واحدة أثناء حالات الطوارئ المؤسسية ومن هدايا المؤسسات الكبيرة يمكن أن يبلغ مجموعها 240 مليون دولار أمريكي، أو 48 مليون دولار أمريكي في السنة. وتراوحت المساهمات السنوية على مدار السنوات الخمس الأخيرة من هذا المصدر ما بين 10 ملايين و100 مليون دولار أمريكي.

الاستراتيجية المحدثة الشفافية فيما يتعلق بقيمة الشراكات من أجل تنمية القدرات حيث تستحدث عملية تقدير جديدة، ولكنها لا توصي باستراتيجيات مستقلة لأن النهج قد لا يتمكن من الاستفادة بشكل كامل من الإمكانيات التي يوفرها الشركاء من القطاع الخاص الذين يرغبون في المساهمة في مجالي دعم تنمية القدرات والتمويل. ومعظم الشراكات مع الشركات ستشتمل على عناصر منهما وستجري تنميتها وإدارتها بطرق تمكن البرنامج من الاستفادة منهما كليهما (انظر الملحق الثالث).

26- وسلّم تقييم عام 2012 بكفاءة وظيفة شراكة البرنامج مع القطاع الخاص، ولكنه أوصى بالمزيد من الاستثمارات من أجل النمو، مشيراً إلى أن الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق أهداف النمو في استراتيجية عام 2008 كان عدم كفاية الاستثمارات. وتستند استراتيجية 2013-2017 هذه إلى فكرة الإبقاء على تمويل وظيفة القطاع الخاص على المستوى الحالي في عام 2013 وزيادة في السنوات اللاحقة نسبتها من 3 إلى 6 في المائة سنوياً.

27- وسيراعي البرنامج ستة مبادئ في إقامة الشراكات مع القطاع الخاص:

- 1) مواومة الشراكات من أجل تنمية القدرات والشراكات من أجل تعبئة الموارد مع الأهداف الاستراتيجية.
- 2) التقيد بالمبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال التجارية والمبادئ التوجيهية بشأن الشراكات مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه لدى البرنامج.
- 3) إثبات القيمة مقابل المال.
- 4) تقدير وتقييم الشراكات من أجل تنمية القدرات والشراكات من أجل تعبئة الموارد.
- 5) ضمان عدم دعم تكاليف الشراكات مع القطاع الخاص من مساهمات حكومية.
- 6) تخفيف مخاطر الإضرار بالسمعة عن طريق استخدام عملية موحدة وموثقة للعناية الواجبة.

28- وأوصى تقييم عام 2012 بزيادة حصة المساهمات المتلقاة من الأفراد، وهو ما يتطلب الاستثمار في اكتساب المانحين الأفراد وإدارتهم. وتقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف بتنفيذ استراتيجيات للقطاع الخاص، تميل بشدة نحو المنح المقدمة من الأفراد، وتطلبت استثمار ما بين 14 و36 في المائة من الموارد الناتجة<sup>(9)</sup> ويتميز تمويل الأفراد بأنه يوفر قدرًا أكبر من المرونة وإمكانية التنبؤ مقارنة بالموارد المقدمة من الشركات، بيد أن هذه الاستراتيجية لا تتوخى زيادة حصة الموارد المقدمة من الأفراد بالنظر إلى التكاليف التي تنطوي عليها.

29- وتمشيا مع توصيات تقييم عام 2012، فإن هذه الاستراتيجية تنص على نُهج تكميلية للشراكات من أجل تنمية القدرات والشراكات من أجل تعبئة الموارد.

### الشراكات من أجل تنمية القدرات الداخلية

30- يمكن أن توفر الشركات دعماً لتنمية القدرات في شكل خبرة تقنية ومعرفة بالأسواق واتصالات وعلاقات وعمليات تجارية وتدريب. ويقر البرنامج بأن ليس كل الشراكات مناسبة، وسيبغى إلى إقامة شراكات مع المنظمات التي يمكن أن تقدم منافع تكميلية تدعم عمليات البرنامج.

(9) تقدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مثالا جيدا لتكلفة إعداد برنامج للتبرعات من الأفراد: جمعت المفوضية في عام 2011 مبلغ 111 مليون دولار أمريكي بصورة أساسية من خلال تبرعات الأفراد بتكلفة 40 مليون دولار أمريكي، أي 36 سنتا عن كل دولار جرى جمعه. وفي عام 2011، كانت تكلفة كل دولار بالنسبة للبرنامج قدرها 7 سنتات.

- 31- وينبغي أن تتجاوز قيمة الشراكات من أجل تنمية القدرات التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتنفيذ أي شراكة وإدارتها. وسيبدأ البرنامج في تقدير قيمة هذه الشراكات وفرزها لتحديد ما إذا كانت المزايا للمستفيدين تبرر التكاليف المباشرة وغير المباشرة لتنفيذها. وقد أعدت أداة أولية لتقييم الآثار والتكاليف (انظر الملحقين الرابع والخامس).
- 32- وسيتم تقدير الشراكات الجديدة والقائمة باستخدام هذا النهج، الذي سيجري تحديثه ليعكس الخبرة بشأن المتغيرات التي تحدد قيمة الشراكات من أجل تنمية القدرات.
- 33- وستقوم لجنة جديدة معنية بالشراكة مع القطاع الخاص يترأسها مساعد المدير التنفيذي لخدمات الشراكة والحوكمة،<sup>(10)</sup> باستعراض التقديرات في اجتماعات منتظمة تعقد مرتين في السنة واجتماعات أخرى وستقرر ما إذا كانت ستبقي على الشراكات الحالية أو تعديلها أو توقفها.
- 34- وسيجرى مسح للممارسات والاحتياجات والفرص مرة كل سنتين بغية تعزيز فهم قيمة الشراكات وإرشاد الأنشطة المستقبلية. وسيلتمس المسح مدخلات من المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية وشعب المقر فيما يتعلق بقيمة الشراكات الحالية، والدعم اللازم لزيادة قيمتها للبرنامج، والفرص الضائعة أو التي لم تُستغل بما يكفي.
- 35- ومن أجل استخدام الموارد بفعالية لالتماس شراكات جديدة وإقامتها، سيحدد البرنامج شركات مناسبة للشراكات التي تدعم أولوياته وتشاطره في قيمه. وفي عام 2009، أصدر الأمين العام للأمم المتحدة مبادئ توجيهية محدثة بشأن التعاون مع القطاع الخاص: وسيصدر البرنامج مبادئ توجيهية منقحة تستند إليها بعد موافقة المجلس التنفيذي على هذه الاستراتيجية (انظر الملحق الثامن).

### الشراكات من أجل تعبئة الموارد

- 36- ستتبّع استراتيجية البرنامج لتعبئة الموارد من القطاع الخاص نهجا عموديا وأفقيا مع التركيز على الشركات المتعددة الجنسيات والوطنية والمؤسسات الخاصة الكبيرة والأفراد، وستتم تعبئة الموارد من الأفراد بصورة أساسية عن طريق الإنترنت. وسيكون الهدف هو إقامة شراكات من أجل تنمية القدرات وشراكات من أجل تعبئة الموارد على الصعيد العالمية والإقليمية والقطرية. وسيلتمس البرنامج شركاء يشاطرونه قيمه ويستوفون أحكام المبادئ التوجيهية الخاصة بشراكاته.
- 37- وسيواصل البرنامج العمل مع منظمات "أصدقاء البرنامج"<sup>(11)</sup> الحاليين ومقرهم الولايات المتحدة واليابان وإيطاليا لجمع تبرعات نقدية. وتستفيد هذه المنظمات من امتيازات ضريبية وتشريعية تُمكن البرنامج من التماس تبرعات من القطاع الخاص وقبولها. ويمكن أن ينظر البرنامج في إقامة علاقات مع منظمات جديدة من "أصدقاء البرنامج" في الحالات التي تحقق فعالية في التكاليف وتحدد فيها منافع واضحة للبرنامج.
- 38- وسيكون المبدأ هو أن يعتبر البرنامج الكيانات المستقلة كجزء من "برنامج أغذية عالمي واحد" مما يُمكن منظمات "أصدقاء البرنامج"، على النحو المتفق عليه، من استخدام اسم البرنامج لتعبئة الموارد وتوفير مساعدة أخرى من شأنها أن تدعم برامجه وعملياته.

(10) الأعضاء المقترحون: مساعد المدير التنفيذي لخدمات الشراكات والحوكمة (رئيسا)، ومدير شعبة الشراكات مع القطاع الخاص، ومديران قطريان من إقليمين مختلفين، ومدير إقليمي واحد، وكبير موظفي العلاقات مع المانحين (شعبة الشراكات مع الحكومات)، وموظف أقدم يمثل البرمجة أو اللوجستيات أو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وموظف اتصالات أقدم. وستستخدم اللجنة الأداة الوارد وصفها في الملحقين الرابع والخامس.

(11) أبرم البرنامج مذكرة تفاهم مع كل منظمة لحماية اسمه وسمعه، كلها مستقلة تقنيا.

39- وستجري صياغة مذكرات تفاهم جديدة لتسهيل التنسيق والتعاون مع هذه الكيانات: حيث ستضمن وجود مبادئ توجيهية لحماية سمعة البرنامج والأمم المتحدة، وإعداد خطط مشتركة، وإجراء حوار منتظم.

### التمكين التنظيمي في البرنامج

40- يتمثل الهدف من هذه الاستراتيجية في تهيئة البرنامج ليتسنى له تأمين الشراكات المناسبة مع القطاع الخاص والاستفادة منها على الصعد العالمية والإقليمية والقطرية. ومن شأن الاستراتيجية أن تدعم الهيكل التنظيمي الجديد للبرنامج. وستدار بعض موارد القطاع الخاص على الصعيدين الإقليمي والقطري من قبل متخصصين في مجالي الشراكة وتعبئة الموارد لديهم مهارات في إقامة وإدارة الشراكات مع القطاع الخاص، وسيكون مقرهم المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال.

41- وستستمر تنمية مهارات موظفي المكاتب القطرية وقدرات المكاتب القطرية في مجال إقامة الشراكات مع القطاع الخاص على النحو الموصى به في مسح المكاتب القطرية الذي اضطلع به في فبراير/شباط 2013.<sup>(12)</sup> وتوسعى المكاتب القطرية إلى (1) المزيد من التوجيه عن القطاعات والشركات التي يتعين استهدافها؛ و(2) زيادة تقاسم المعرفة وأفضل الممارسات؛ و(3) المزيد من الوضوح فيما يتعلق بالأدوار والمسؤوليات. ويرد الوضع المنشود لوظائف وقدرات القطاع الخاص في الملحق السادس.

42- وسيواصل الموظفون المتخصصون في المقر تقديم خدمات الدعم لإقامة شراكات مع القطاع الخاص وتعبئة موارد منه. ومن شأن ذلك أن: (1) يضمن إمكانية الوصول على نطاق البرنامج إلى الموظفين ذوي الخبرة في مجال إعداد الشراكات مع القطاع الخاص؛ (2) ويسمح بتقاسم الأدوات والموارد اللازمة لدعم مشاركة القطاع الخاص؛ (3) ويوفر الرقابة اللازمة لضمان أن يدخل البرنامج في شراكات مناسبة؛ (4) ويضمن اتساق فرص الشراكة مع احتياجات البرنامج. وستتحقق أوجه التآزر في البرنامج عن طريق استخدام آليات تنسيق مثل خطط وتنبؤات الأسواق الإقليمية ونداءات الأفرقة الدائمة العالمية والإقليمية والعملية السنوية لاستهداف القطاع الخاص.

43- وتشتمل إدارة خدمات الشراكة والحوكمة على شعبة الشراكات مع القطاع الخاص وشعبة الشراكات مع الحكومات. وسيضمن عملها تخطيط استراتيجيات الشراكة وتوفير الموارد وتنسيقها بغية تحقيق أقصى استفادة من العلاقات مع القطاع العام والقطاع الخاص.

44- وعلى مدار السنوات الخمس الماضية، تم وضع النظم التالية في البرنامج: (1) قاعدة بيانات لإدارة العلاقات مع العملاء لتتبع الأنشطة بين البرنامج وشركائه من القطاع الخاص؛ (2) وإجراءات لإبرام مذكرات التفاهم، والتنبؤ بالتبرعات، وإعداد نماذج للميزانيات لضمان التنسيق وظيفية الشراكة مع الحكومات؛ (3) ونظم لتسجيل المنح وتقارير المانحين؛ (4) وأدوات الامتثال التي تنظم استخدام اسم البرنامج. وسيواصل استخدام هذه النظم وتعزيزها.

(12) أجرت المسح مجموعة بوسطن الاستشارية بالنيابة عن البرنامج بغية فهم كيف تقيم المكاتب القطرية شراكات مع القطاع الخاص وتحديد الاحتياجات والفرص للمزيد من الشراكات وتحديد احتياجات المكاتب القطرية من حيث الدعم؛ ورد 30 مكتباً قطرياً على المسح.

## تمويل نمو الشراكات مع القطاع الخاص

- 45- إن وظيفة الشراكة مع القطاع الخاص لها سجل حافل ممتد لخمس سنوات باعتبارها مساهمة كبيرة في البرامج ومساهمة صافية في ميزانية دعم البرامج والإدارة. وقد حان الوقت الآن لإدماج الوظيفة في ميزانية دعم البرامج والإدارة، على النحو الموصى به في التقييم.
- 46- ومن شأن الإدماج أن يحقق المزيد من الاتساق والشفافية للحوكمة والمساءلة فيما يتعلق بالأموال التي تم جمعها، وسيضمن إيلاء الأولوية لوظيفة الشراكة مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه عن طريق عمليات الميزانية العادية للبرنامج. وعلى المدى المتوسط، فإنه سييسر التعاون والتآزر بين شعبة الشراكات مع القطاع الخاص وشعبة الشراكات مع الحكومات.
- 47- ووفقا للنظام الأساسي واللائحة العامة، سيواصل البرنامج ضمان أن تقدم الجهات المانحة من القطاع الخاص نقدا كافيا لتغطية تكاليف إدارة مساهماتها والشؤون الإدارية المتعلقة بها. وبموجب هذه الاستراتيجية، فإن المعدل المطبق على الشركاء من القطاع الخاص يعكس تكاليف دعم الشراكات وتشغيلها، التي ستختلف من حيث الحجم والتعقيد (انظر الملحق السابع). ومن شأن وجود معدل مرن يعكس التكلفة الحقيقية للشراكة أن يؤدي إلى وجود معلومات داخلية وخارجية أكثر شفافية فيما يتعلق بتكلفة الشراكة مع البرنامج. ولن يقل المعدل المطبق على شريك من القطاع الخاص تحت أي ظرف من الظروف عن تكاليف الدعم غير المباشرة المعمول بها.
- 48- وكل عام، يحدد تقرير الأداء السنوي للمجلس المساهمات المقدمة من القطاع الخاص للبرامج ولميزانية دعم البرامج والإدارة الشاملة. وعلى النحو المتبع في الماضي، سيضمن البرنامج أن تقدم وظيفة القطاع الخاص مساهمة إيجابية صافية لميزانية دعم البرامج والإدارة، وألا تكون هناك أي إعانات مزدوجة. وسوف تُقِيم وتُعدَّل المعدلات المطبقة على الشركاء من القطاع الخاص لتعكس التكاليف وديناميات السوق وفقا للالتزام بتغطية تكاليف الإدارة والشؤون الإدارية.

## تخفيف مخاطر الإضرار بالسمعة

- 49- استجابة لتوصية تقييم عام 2012 بمعالجة مسألة تضارب المصالح في وظيفة إيلاء العناية الواجبة، فقد تم تحويل استعراض العناية الواجبة للشراكات مع القطاع الخاص ومساهماته إلى مكتب الشؤون القانونية في البرنامج، لتقديم تقرير إلى لجنة مستقلة رفيعة المستوى أنشئت للنظر في الشراكات والمساهمات المحتملة للموافقة عليها. وتتألف اللجنة من نائب المدير التنفيذي ومدير الإدارة العامة (الرئيس)، والمدير التنفيذي المساعد لإدارة الموارد والمساءلة ورئيس الشؤون المالية، ورئيس الديوان ومدير مكتب المدير التنفيذي، والمدير التنفيذي المساعد لخدمات العمليات. ويشارك المدير التنفيذي المساعد لإدارة خدمات الشراكة والحوكمة كعضو ليس له حق التصويت.
- 50- ويلتزم البرنامج بمبادئ "الشراكات الجديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة - توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج" (WFP/EB.3/2004/4-C)، التي وافق عليها المجلس في عام 2004. ويشار أيضا إلى مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وإلى المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال التجارية الصادرة عن الأمين العام في عام 2009. ويتم تقييم الشراكات المحتملة مقابل عوامل خطر مثل انتهاكات حقوق الإنسان، أو عمالة الأطفال، أو تصنيع أو توزيع منتجات خطيرة، أو خرق عقوبات الأمم المتحدة وأنشطتها والتي قد تكون لها انعكاسات سلبية على السمعة.

51- وفي إطار هذه الاستراتيجية، ستقام الشراكات مع منظمات القطاع الخاص في امثال لقواعد البرنامج ولن تتداخل مع هياكل الحوكمة القائمة أو تعديلها. وعلى سبيل المثال، لن تشمل الشراكات على تمثيل القطاع الخاص في مجلس أو هيئات الحوكمة الأخرى أو تتوخى ذلك.

## الإبلاغ

52- سيستفاد من الإبلاغ، في إطار هذه الاستراتيجية، في تقرير الأداء السنوي وكشوف الحسابات المراجعة بمؤشرات واضحة لقياس الموارد المالية الفعلية التي جمعت، والقيمة الناتجة عن الشراكات مع القطاع الخاص والقيمة الإجمالية بالنسبة للبرنامج. وإحدى النتائج الرئيسية من الإدماج الكامل هي القدرة على رصد أثر وظيفة القطاع الخاص عبر البرنامج. وسيتم تتبع النتائج المحققة في إطار هذه الاستراتيجية الجديدة وفقا لإطار إدارة الأداء للبرنامج. وسيواصل البرنامج عقد مشاورات غير رسمية سنوية بشأن القطاع الخاص.

## الملحق الأول

### الاستراتيجيات الفرعية للشركات والمؤسسات والأفراد

#### الشركات

- 1- اتباع نهج استكشاف موجه يستند إلى الموازنة بين كفاءات ومصالح الشركات واحتياجات البرنامج:
  - أ) التركيز على إقامة شركات يمكنها إدرار مليوني دولار أمريكي أو أكثر سنوياً؛
  - ب) التركيز على إقامة شركات تلبي أحد احتياجات البرنامج مثل تنمية القدرات، أو ميزانية إعانة عينية أو تمويل متعدد الأطراف؛
  - ج) تحديد الفرص المتاحة لتعزيز اسم البرنامج من خلال الشركات مع الشركات.
- 2- تطبيق مصفوفة فوائد الشركات المؤسسية:
  - أ) تحديد حدود دنيا للتمويل وكل ما يقدم من دعم وخدمة؛
  - ب) فرز الشركات لضمان إدارتها بعدل وإنصاف وفعالية؛
  - ج) ضمان الشفافية فيما يتعلق بما يقدم من خدمات ودعم من البرنامج إلى الشركاء وأصحاب المصلحة المنخرطين في الشركات مع القطاع الخاص.
- 3- تعظيم الإدارة الكلية للحسابات وقدرات الإبلاغ:
  - أ) تأمين فوائد تنمية القدرات وتعبئة الموارد من الشركاء؛
  - ب) تنسيق مشاركة موظفي البرنامج لزيادة إمكانات الشركات.
- 4- تقييم آثار وتكاليف الشركات من أجل تنمية القدرات:
  - أ) استخدام أداة التقييم لفرز الشركات المحتملة من أجل تنمية القدرات، وضمان أن تحقق القيمة المكتسبة العائد المطلوب على الاستثمار؛
  - ب) استخدام أداة التقييم لزيادة القيمة المكتسبة من الشركات القائمة من أجل تنمية القدرات، والخروج من الشركات إذا لزم الأمر؛
  - ج) تقييم الشركات من أجل تنمية القدرات وأثرها على المستفيدين.

#### المؤسسات

- 5- تعظيم العلاقات مع المؤسسات الخاصة الكبيرة:
 

◀ استخدام ترويج استباقي للوصول إلى المؤسسات الخاصة الكبرى لتعزيز فهمها لعمل البرنامج ووعيها به وفهم المصالح البرنامجية التي تتماشى مع احتياجاته.

6- العمل كميسر مع المكاتب القطرية للبرنامج وبرامجه:

◀ تقديم المشورة والمساعدة عند إعداد المقترحات، والحصافة الإدارية على المنح والإبلاغ.

### الأفراد

7- بناء حافظة من المناصرين على الإنترنت:

أ) مواصلة إعداد القائمة من خلال قنوات بدون رسوم مثل Google AdWords أو Hunger Quiz؛

ب) ضمان خصم الضرائب في الأسواق؛

ج) تنفيذ آليات دفع معززة؛

د) تطوير برنامج الحصافة الإدارية للهدايا الكبيرة التي تزيد قيمتها عن 5 000 دولار أمريكي في السنة.

8- إعداد برامج قطرية متينة للتبرع في اليابان والولايات المتحدة:

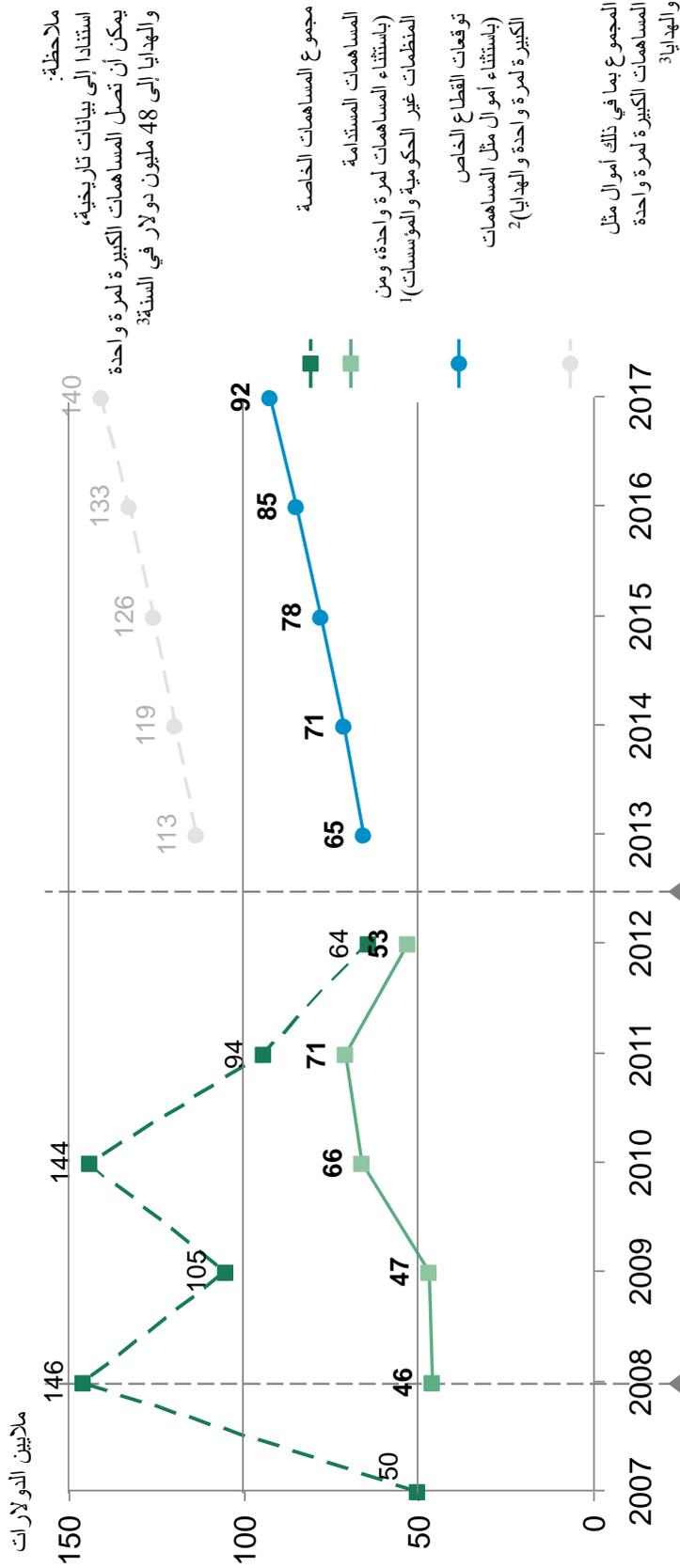
أ) تقديم دعم بشأن المحتوى ودعم تقني إلى منظمات أصدقاء البرنامج؛

ب) الاستفادة من قدرة الأصدقاء للاستثمار في عمليات استحواد مدفوعة ودعمها؛

ج) اختبار مفاهيم جديدة؛

د) تقاسم أفضل الممارسات.

## الملحق الثاني

تطور مساهمات القطاع الخاص  
نظرة عامة عن مساهمات شعبية الشركات مع القطاع الخاص (منذ عام 2007)

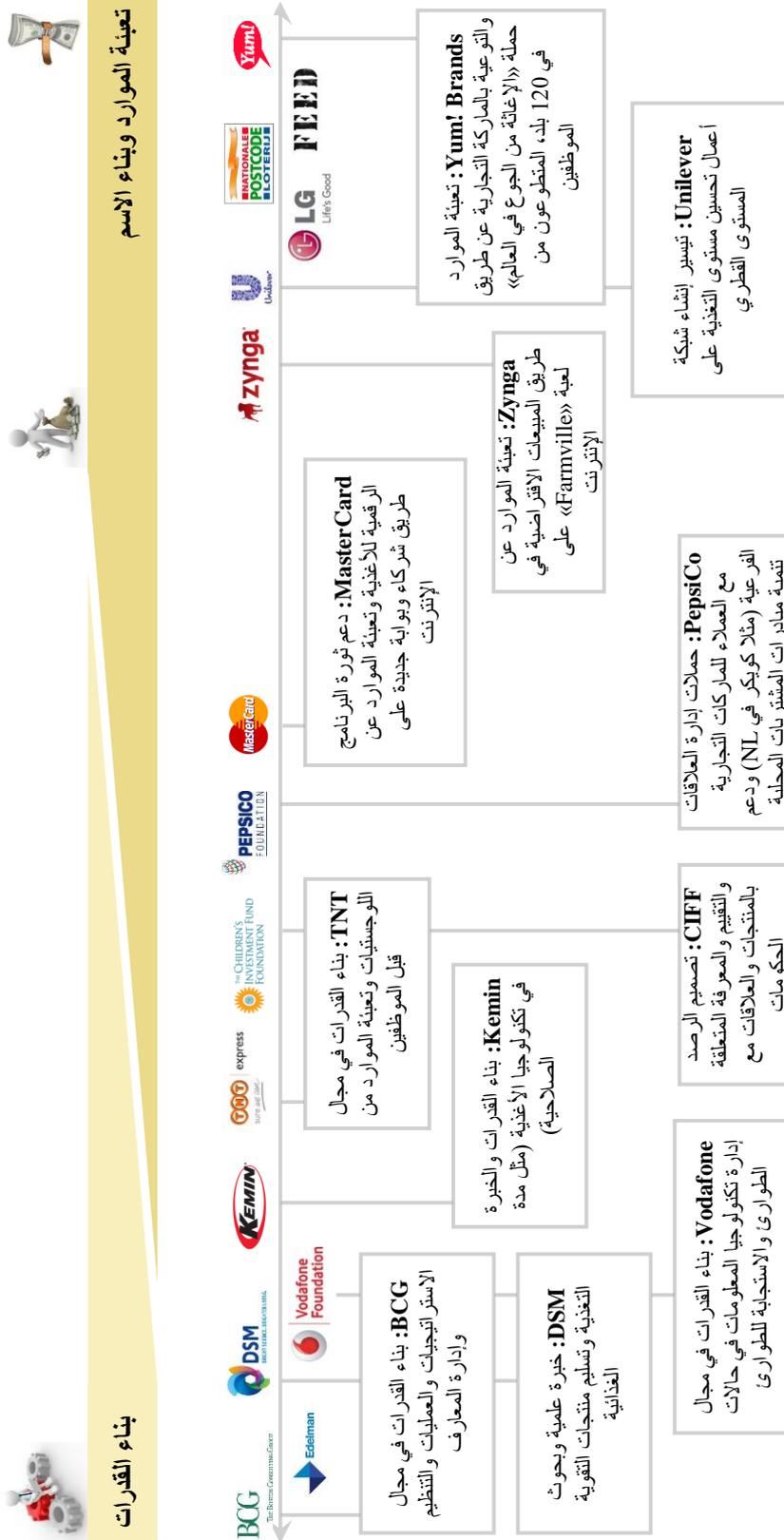
استراتيجية الشراكة مع القطاع الخاص لعام 2012

1. باستثناء المنظمات غير الحكومية الرئيسية والمساهمات لمرة واحدة، والتبرعات الأخرى المتراكمة من قبل منظمات غير حكومية/مؤسسات. 2. توقعات استناداً إلى أداء البرنامج في الماضي وأداء اليونسيف ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتوقعات الخارجية بشأن تبرعات القطاع الخاص والإستثمارات الداخلية المتوقعة (القاعدة المستدامة المعاد تقييمها لعام 2012 لشعبة الشركات مع القطاع الخاص وصل نمو سنوي نسبيته 9 في المائة). 3. استناداً إلى التجارب السابقة، فإن المورد الإضافية التي يمكن إدراجها على مدار 5 سنوات من المساهمات لمرة واحدة في حالات الطوارئ المؤسسية ومن هدايا المؤسسات الكبيرة يمكن أن تصل إلى 240 مليون دولار (← 48 مليون دولار في السنة) وتجدر الإشارة إلى أن المساهمات السنوية على مدار السنوات الخمس الماضية من هذا المصدر تراوحت ما بين 10 ملايين و100 مليون دولار أمريكي.

المصدر: شعبة الشركات مع القطاع الخاص «مشاركة القطاع الخاص - 2008-2012». تقرير نهاية السنة الشعبية لعام 2011. قاعدة بيانات الشعبة 2008-2012.

## الملحق الثالث

## استمرارية الشركات

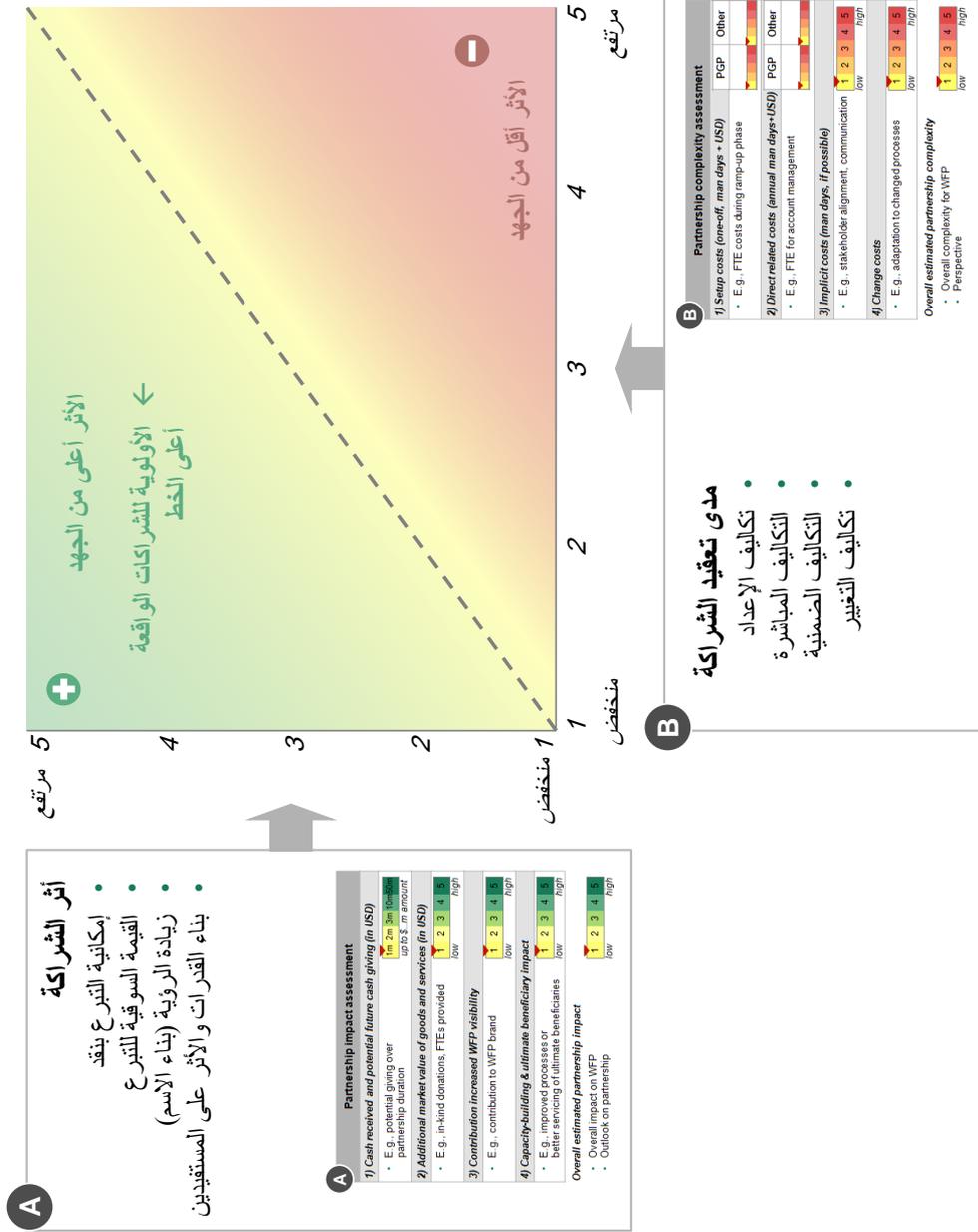


## الملحق الرابع

## تقدير قيمة الشراكات

## تقييم الأثر مقابل مدى التعهد لترتيب أولويات الشراكات الواعدة.

بالدولار الأمريكي



## الملحق الخامس

## نموذج تقييم الشراكات (النسخة 1)

حساب قيمة الشراكات بالنسبة للبرنامج فيما يتجاوز النقد الذي تم جمعه

الشريك	اسم الشراكة	اسم الشراكة
بداية الشراكة	المجالات الرئيسية المغطاة	
وحدة البرنامج التقني	المدة المتوقعة	
قام بملء النموذج	الموظف المسؤول بالبرنامج	الاسم (التاريخ)

**A** تقييم أثر الشراكة

(1) النقد الوارد والتبرعات النقدية المحتملة في المستقبل (بالدولارات الأمريكية)

مثلا، التبرعات النقدية المحتملة على مدار مدة الشراكة حتى ... مليون دولار أمريكي

1m 2m 3m 10m 50m

(2) القيمة السوقية الإضافية للبضائع والخدمات (بالدولارات الأمريكية)

مثلا، التبرعات العينية، وتوفير مصاريف لأول مرة

1 2 3 4 5

منخفضة مرتفعة

(3) المساهمة في زيادة رؤية البرنامج

مثلا، المساهمة في انتشار اسم البرنامج

1 2 3 4 5

منخفضة مرتفعة

(4) الأثر على بناء القدرات والمستفيدين النهائيين

مثلا، تحسين العمليات أو خدمة أفضل للمستفيدين النهائيين

1 2 3 4 5

منخفض مرتفع

## الأثر التقديري الشامل للشراكة

- الأثر الشامل على البرنامج
- التوقعات بشأن الشراكة

1 2 3 4 5

منخفض مرتفع

**B** تقييم مدى تعقيد الشراكة

(1) تكاليف الإعداد (مرة واحدة، أيام عمل + دولارات أمريكية)

مثلا، مصاريف لأول مرة أثناء مرحلة التحضير

شعبة الشراكات أخرى

(2) التكاليف المباشرة ذات الصلة (أيام عمل سنوية + دولارات أمريكية)

مثلا، مصاريف لأول مرة لإدارة الحساب

شعبة الشراكات أخرى

(3) التكاليف الضمنية (أيام عمل، إن أمكن)

مثلا، تحقيق الموامة بين أصحاب المصلحة، الاتصالات

1 2 3 4 5

منخفضة مرتفعة

(4) تكاليف التغيير

مثلا، التكيف مع تغيير العمليات

1 2 3 4 5

منخفضة مرتفعة

## مدى التعقيد الشامل للشراكة

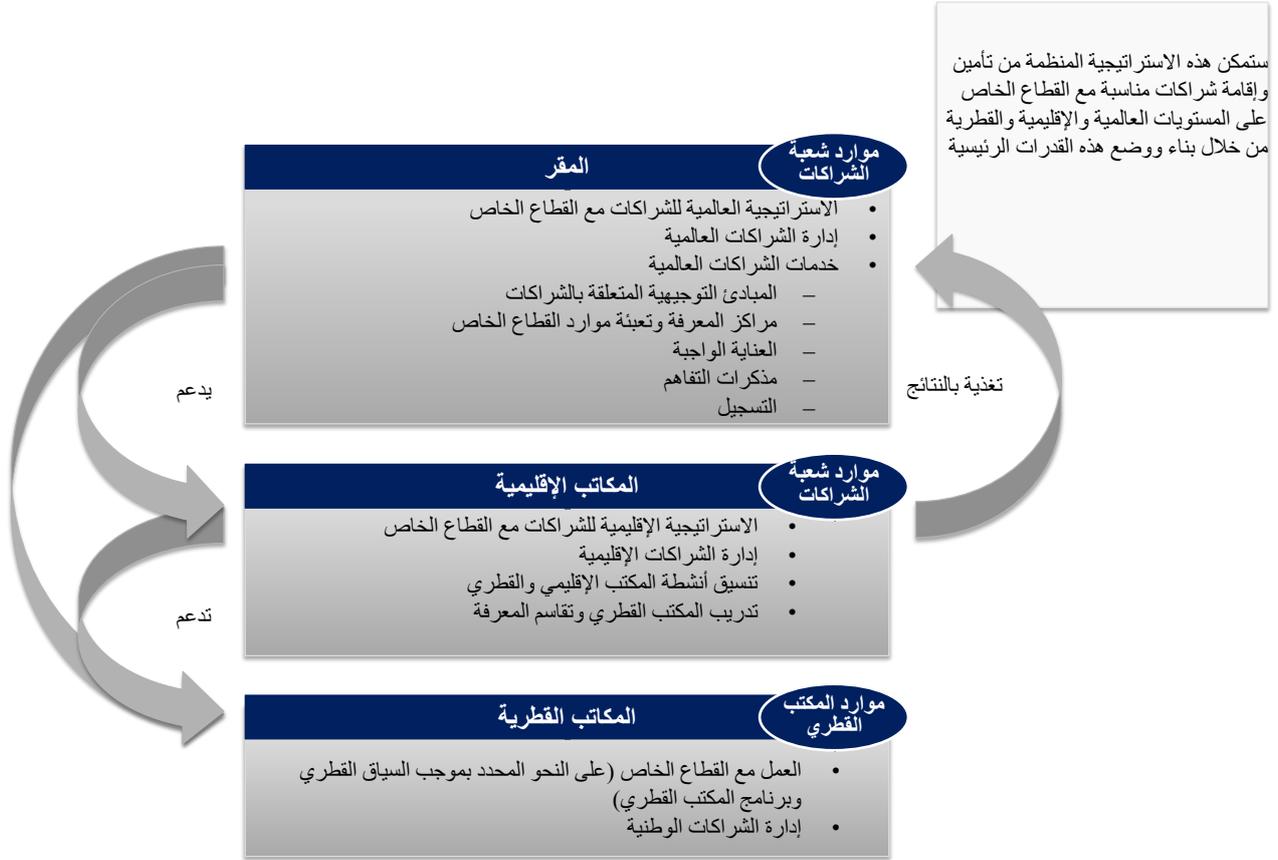
- مدى التعقيد الشامل بالنسبة للبرنامج
- المنظور العام

1 2 3 4 5

منخفض مرتفع

## الملحق السادس

### التمكين التنظيمي



## الملحق السابع

### نمو تمويل القطاع الخاص

	المعدل القياسي	المعدل المخفض
الشركات	20%	12%
الأفراد	15%	15%
المؤسسات/المنظمات غير الحكومية	15%	10%
الأموال التي جمعتها المكاتب القطرية	12%	10%
	إذا كان	إذا كان
حجم التبرع	صغيرا	كبيرا
مدى تعقيد الشراكة	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإبلاغ الفردي</li> <li>جهود إضافية في الاتصالات</li> <li>جهود إضافية أخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>الإبلاغ القياسي</li> <li>عدم وجود جهود إضافية في الاتصالات</li> <li>عدم وجود جهود إضافية أخرى</li> </ul>

- سيغطي متوسط المعدل المقدر لمساهمات القطاع الخاص تكاليف الإدارة والشؤون الإدارية المتعلقة بالقطاع الخاص
- بالنسبة لعام 2014، سيبلغ متوسط هذا المعدل 12 في المائة تقريبا
- سيتم إعداد "رسم بياني للمعدل" بالتفصيل للتنفيذ في عام 2014
- سيجري البرنامج تقديرا منتظما لما إذا كان خفض معدلات تكاليف الدعم غير المباشرة المعمول بها حاليا إلى أدنى حد يتماشى مع الالتزام بتغطية تكاليف الإدارة والشؤون الإدارية المتعلقة بالقطاع الخاص
- يجوز، في حالات محددة، تطبيق استثناءات بشأن المعدل النموذجي

## الملحق الثامن

### مبادئ التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص

1- عقب الموافقة على الاستراتيجية المنقحة، سيصدر مكتب المدير التنفيذي نسخة منقحة من "المبادئ التوجيهية للشراكات مع القطاع الخاص". وسيشكل هذا الملحق أساس المبادئ التوجيهية الجديدة.

#### معلومات أساسية

2- اعتمد المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2004 "الشراكات الجديدة لتلبية الاحتياجات المتزايدة - توسيع قاعدة الجهات المانحة للبرنامج" (WFP/EB.3/2004/4-C)، التي أدرج فيها "اختيار البرنامج للجهة المانحة من القطاع الخاص بقصد التعاون معها" بوصفه الملحق الثاني و"مدونة قواعد السلوك للبرنامج" بوصفها الملحق الثالث. وحدد الملحقان المعايير التي يتعين أن يستخدمها البرنامج لاختيار شركائه من القطاع الخاص ووفرا مجموعة من المبادئ التي يتعين أن توقع عليها الكيانات الخاصة. وتستند هذه المعايير إلى "المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال التجارية"، الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة في يوليو/تموز 2000.

3- وفي عام 2005، أصدرت إدارة تعبئة الموارد والاتصالات بالبرنامج "المبادئ التوجيهية بشأن الجهات المانحة من القطاع الخاص" لتوجيه الشراكات مع القطاع الخاص وتعبئة الموارد منه، استنادا إلى الوثائق المشار إليها أعلاه لمجلس البرنامج والأمين العام. وأصدر الأمين العام مبادئ توجيهية جديدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2009. ويقترح البرنامج أن يحل هذا الملحق، "مبادئ التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص"، محل "اختيار البرنامج للجهة المانحة من القطاع الخاص بقصد التعاون معها" و"مدونة قواعد السلوك" لأن هذا الملحق يتماشى بشكل أفضل مع "المبادئ التوجيهية للتعاون بين الأمم المتحدة ومجتمع الأعمال التجارية" الصادرة عن الأمين العام في عام 2009.

#### معايير اختيار الشركاء من القطاع الخاص

4- يجب أن يهدف شركاء البرنامج من القطاع الخاص إلى تقدّم ولاية وقيم البرنامج ودعمهما، وعليهم أن يظهروا التزاما بتلبية مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

5- ويسعى البرنامج إلى العمل مع القطاع الخاص أساسا من خلال تعاون مع الشركات والمؤسسات والأفراد يحقق فائدة متبادلة من خلال الطرق التالية:

(أ) الشركات يمكن أن تستند إلى خبراتها ومواردها لتوفر للبرنامج النقد والخبرة والخدمات المتبرع بها. كما يمكن للشركات أن تساعد على زيادة الوعي بالبرنامج من خلال الاتصالات الموجهة إلى مجموعة متنوعة من الجماهير.

(ب) المؤسسات يمكن أن تمول برامج البرنامج - من المرحلة التجريبية إلى توسيع النطاق في وقت لاحق.

(ج) الأفراد يمكن أن يقدموا دعما ماليا مباشرا للاستجابة في حالات الطوارئ والتنمية طويلة الأجل.

6- ولدى البرنامج عملية صارمة بشأن البحث والعناية الواجبة لتحديد ما إذا كان يمكن مشاركة كيان خاص ومتى. وبشكل أكثر تحديدا:

- أ) لن يعمل البرنامج مع الكيانات الخاصة المتواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان، أو التي تتسامح بشأن العمل القسري أو الإلزامي أو تستخدم عمل الأطفال، أو تشترك في بيع أو تصنيع الألغام المضادة للأفراد أو القنابل العنقودية، أو التي تنتهك عقوبات مجلس الأمن للأمم المتحدة.
- ب) قد يختار البرنامج عدم مشاركة الكيانات الخاصة التي تضررت صورتها العامة من نشاطها السابق أو اشتركت في أي من فئات الأنشطة المشار إليها أعلاه أو التي يمكن أن تضر عملياتها أو بياناتها العامة بخلاف ذلك بسمعة البرنامج، أو قد ينهي أي مشاركة مع مثل هذه الكيانات.
- ج) قد يرفض البرنامج مشاركة كيان خاص إذا كان هذا الكيان يمكن أن يضر بحيادية البرنامج.
- د) يكون الشركاء من القطاع الخاص مسؤولين عن الكشف عن أي نشاط في الحاضر أو الماضي أو عمل يندرج في الفئات المذكورة أعلاه قبل إبرام اتفاق مع البرنامج. وعليهم الامتناع عن مثل هذا النشاط خلال علاقتهم بالبرنامج.

7- وتتنطبق المبادئ العامة التالية على جميع أشكال التعاون مع الشركاء من القطاع الخاص:

- أ) لا يمنح البرنامج حقا حصريا لأي شريك من القطاع الخاص. والتعاون مع البرنامج لا يعني تأييدا أو تفضيلا لأي شريك من القطاع الخاص أو منتجاته أو خدماته.
- ب) تخضع التبرعات الخاصة لنفس سياسات البرنامج الموضوعة لجميع الشركاء الآخرين ويجب أن تستوفي معايير الاسترداد الكامل للتكاليف.
- ج) يجب ألا تلحق الأنشطة المشتركة الضرر بنزاهة البرنامج واستقلالته ويجب ألا يبدو أنها تؤدي إلى ذلك. ويجب عدم اعتبار أن التعاون يجعل من أي طرف وكيفا للطرف الآخر أو أنه يؤدي إلى شراكة "قانونية" أو مشروع مشترك "قانوني" بين الطرفين. وليس لأي طرف سلطة إلزام الطرف الآخر أو التعاقد باسم الطرف الآخر أو تحميله مسؤولية بأي شكل من الأشكال.
- د) يوافق الشركاء من القطاع الخاص على تخصيص ما يكفي من الوقت والموارد والقدرات لتنفيذ الأنشطة المتفق عليها.
- هـ) التعاون مع البرنامج لا يعني أن الشريك من القطاع الخاص له دور في عمليات صنع القرار في البرنامج أو الحق في التأثير على سياساته.
- و) تظل حوكمة وسياسة البرنامج ضمن الاختصاص الحصري للدول الأعضاء في البرنامج.

### الشفافية والمساءلة

- 8- جميع المعاملات التجارية التي يقوم بها البرنامج تخضع لسياسات البرنامج بشأن المشتريات ونظامه المالي.
- 9- وستكون المعلومات المتعلقة بالأنشطة المتفق عليها متاحة للجمهور، وستسجل في البيانات المالية للبرنامج وسيتم إبلاغ المجلس التنفيذي للبرنامج بها.

- 10- على الشركاء من القطاع الخاص احترام سرية المعلومات الواردة من البرنامج. ولن تستخدم المعلومات التي يحصل عليها الشركاء من القطاع الخاص لتحقيق مصالح تجارية.
- 11- وستوضع ترتيبات بين البرنامج والشركاء من القطاع الخاص في اتفاق مكتوب، وستنفذ بطريقة تضمن مسؤوليات واضحة ومتفق عليها ومساءلة من قبل جميع الأطراف.
- 12- ولا يجوز تحت أي ظرف من الظروف أن يستخدم شريك من القطاع الخاص أو أي من الشركات المنتسبة إليه معلومات سرية أو مملوكة للبرنامج أو أنشطته لتحقيق مكاسب خاصة أو تجارية، إذا تم الحصول على هذه المعلومات نتيجة علاقته الخاصة بالبرنامج.

### اسم برنامج الأغذية العالمي وشعاره وملكيته الفكرية

- 13- يجوز للشريك من القطاع الخاص أن يستخدم اسم البرنامج وشعاره لإظهار دعم الشريك من القطاع الخاص للبرنامج أو كيان ينتسب للبرنامج، أو للمساعدة في تعبئة أموال للبرنامج. وفي هذا الصدد، يُسمح للشريك من القطاع الخاص بصفة استثنائية أن يحقق ربحاً عرضياً شريطة أن يكون الغرض الرئيسي من استخدام اسم البرنامج وشعاره هو إظهار الدعم للبرنامج أو تعبئة أموال له.
- 14- ولا يعني استخدام اسم البرنامج أو شعاره تأييد البرنامج للشريك من القطاع الخاص أو منتجاته أو خدماته. ولا يأذن البرنامج باستخدام علامات البرنامج لأغراض تجارية وبأي طريقة تدل على تأييد أي شريك من القطاع الخاص أو تفضيله أو الترويج له أو منتجاته أو خدماته.
- 15- وسيكون هناك تشاور مسبق واتفاق بين البرنامج والشريك من القطاع الخاص فيما يتعلق بملكية حقوق التأليف والنشر أو براءة الاختراع أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية الناتجة من خلال الأنشطة المقترحة.
- 16- ويجب الحصول على موافقة صريحة مسبقة ومكتوبة لاستخدام اسم البرنامج وشعاره وذلك وفقاً للأحكام والشروط المنصوص عليها.
- 17- كما يجب أن تتفق الأطراف كتابةً قبل إجراء أي اتصالات أو اتخاذ مبادرات متعلقة بالدعاية بشأن شراكتها مع البرنامج.

### شكر وتقدير

- 18- كإمتياز للتعاون، سيتم تقديم الشكر والتقدير إلى الشركاء من القطاع الخاص لمساهماتهم بطريقة تبين تقدير البرنامج لما قدم من دعم.